Instance Nationale de l'Enseignement

Té:06 68 11 12 86

الهيئة الوطنية للتعليم

المكتب الوطني

الدورة الثالثة للمجلس الوطني

تحت شعار

رهان المستقبل : التجديد والتشبيب ،

- البيان الختامي -

استعدادا للدخول الاجتماعي والسياسي لموسم 2013/2012، وفي إطار الدورة التنظيمية للهيئة الوطنية للتعليم ، التأم جمع المجلس الوطني بالرباط في دورته الثالثة يوم الأحد 04 نونبر 2012 ، لتدارس النقط المدرجة في جدول أعماله الرامية إلى استكمال مراحل الدورة التنظيمية ، في أفق عقد المؤتمر الوطني الثالث في غضون سنة 2013، واستعدادا للاستحقاقات المهنية المرتقبة.

وبعد المداخلات القيمة والنقاشات الجادة التي دامت ساعات طوال، عبر من خلالها أعضاء المجلس الوطني عن انشغالاتهم وطموحاتهم الهادفة إلى الرفع من مستوى الأداء النقابي داخل الهيئة الوطنية للتعليم تحقيقا لشعارها الرئيسي : "الهيئة الوطنية للتعليم البديل النقابي المستقل" وتماشيا مع عضويتها في " اتحاد النقابات المستقلة بالمغرب " ، تم الاتفاق وبالإجماع على ما يلي :

أ) على المستوى المطلبي - الاجتماعي:

1. إقرار درجة خارج السلم بالابتدائي و الإعدادي والأطر المشابهة (بجميع شروطه الحالية الإدارية و المالية) مع إحداث درجة جديدة إضافية بعد خارج السلم بالتأهيلي والأطر المشابهة ، دون لف أو دوران.
2. التسريع بإصدار لوائح الترقية بالاختيار برسم 2011 ، لما تبقى من الفئات، مع إرفاقها بلوائح التسقيف لسنة 2012.
3. المطالبة بإقرار الترقية إلى السلم 11 لكل من وظف بالسلم 9 وما دونه، و لكل من استوفى أقدمية 25 سنة من الخدمة.
4. تحديد ساعات العمل الأسبوعية مع التراجع عن الساعات التضامنية.
5. إصدار و نشر لوائح المتفرغين أو الملحقين أو الموضوعين رهن الإشارة سواء بالإدارات العمومية أو بالتنظيمات الحزبية أو النقابية أو الجمعوية .
6. التريث في اتخاذ القرارات التي من شأنها تأجيج الاحتقان في صفوف الشغيلة التعليمية.
7. مطالبة وزارة التربية الوطنية بإقرار حق متابعة الدراسة الجامعية لنساء ورجال التعليم الراغبين في الرفع من مستواهم وتطوير أدائهم لتحقيق جودة التعليم، بتسهيل المساطر المنظمة وبتنسيق مع وزارة التعليم العالي.
8. المطالبة بإشراك الفاعلين الاجتماعيين المعترف بهم، كل حسب تخصصه، في وضع الخطط والبرامج الكفيلة بسد العجز وتقويم الاختلالات التي تعرفها جميع القطاعات الاجتماعية وعلى رأسها قطاع التعليم، تنفيذا لمبدأ المقاربة التشاركية التي أقرها الدستور الجديد. **والقطع مع سياسة الإقصاء والتهميش والحكرة.**
9. التعجيل بإصلاح و دمقرطة أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية وتوحيدها مع الزيادة في أجور المتقاعدين، والوقوف مع مطالب المتقاعدين المشروعة ودعم مسيرتهم ونضالهم، و دعوة الجهات الوصية لإيقاف المؤامرة الخفية ضد حوالي 50 % من الأساتذة المقبلين على التقاعد في أفق 2015 ورفض العمل على تمديد سن التقاعد .
10. القيام بافتحاص مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين وبناء مساكن خاصة بالتخييم و مرافق ترفيهية و إنشاء مركبات صحية تحتوي على مجمل التخصصات ، في كل جهة من جهات المملكة.
11. القيام بافتحاص و إصلاح مؤسسات الأعمال الاجتماعية و التعاضديات بما يضمن خدمات حقيقية.
12. إشراك نقابتنا (كعضو ملاحظ) بكل من مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية و التكوين وكذلك المجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي.
13. المطالبة بسن سياسة اجتماعية واضحة المعالم في التعليم و الصحة والسكن للخروج من الأزمة التي طالت السواد الأعظم من المواطنين ببلادنا، والقطع مع البرامج الاستعجالية غير المجدية.

14. التنديد باللجوء إلى سياسة التقشف و بالهجمة الشرسة على القدرة الشرائية لعموم الشغيلة المغربية والرامية إلى عدم اتخاذ التدابير الكفيلة بالرفع من مستواها المعيشي.

15. شجب الممارسات اللاديمقراطية والأساليب القمعية في فض الاحتجاجات السلمية لعموم المظلومين والمطالبين بحقهم في الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية.

16. دعوة الحكومة إلى تنفيذ التزاماتها اتجاه الشغيلة المغربية وفق ما تم الاتفاق عليه مع سابقاتها (اتفاق 26 أبريل 2011 ، رغم تحفظنا الشديد عليه) عملا بمبدأ استمرارية المرفق العمومي.

ب) على المستوى السياسي:

1. تثمين جميع المبادرات الملكية الهادفة إلى تعزيز دولة المؤسسات، وتوسيع مجال الحريات، وجلب الخيرات عن طريق الاستثمار والإعمار لخلق فرص التشغيل ودعم التنمية البشرية.

2. المطالبة بتنزيل مضامين الدستور المصادق عليه تنزيلا سليما مطابقا لروح ومضمون منطوقه، بعيدا عن التأويلات أو الرغبات السياسوية المحكومة بمرجعيات واضعي القوانين التنظيمية أو نزاعاتهم الإثنية واللغوية، حتى تلبي هذه القوانين طموحات كافة المواطنين وتجعلهم سواسية في الحقوق والواجبات.

3. مطالبة وزارة التشغيل بتعديل القانون المنظم للانتخابات المهنية، خصوصا بالوظيفة العمومية، وخاصة بقطاع التعليم وذلك بإعادة النظر في نسب التمثيلية تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص، والرفع من مستوى ممثلي الشغيلة المغربية في المؤسسة التشريعية والمؤسسات الاجتماعية.

4. دعوة ممثلي الأمة بالبرلمان بغرفتيه إلى العمل على الدفع بتعديل فصول مشروع قانون المالية لسنة 2013 المرتبطة بالمجالات الاجتماعية حتى ترقى إلى مستوى ترجمة ما تم الوعد به في برامج جميع الأحزاب السياسية، وللحد من الفوارق الاجتماعية ومحاربة الهشاشة والفقر.

ج) على المستوى التنظيمي:

1. تأجيل عقد المؤتمر الوطني للهيئة الوطنية للتعليم إلى ما بعد الانتخابات المهنية المرتقبة عوض شهر أبريل 2013.

2. خوض الانتخابات المهنية تحت لواء"اتحاد النقابات المستقلة بالمغرب" وبتنسيق مع النقابات التعليمية المنضمة إليه.

3. تجديد المكاتب النيابية والإقليمية والجهوية واستكمال دورتها التنظيمية مع متم شهر مارس 2013.

4. القيام بجولات للاتصال مع مناضلات ومناضلي الهيئة الوطنية للتعليم والمتعاطفين بمختلف الجهات.

5. خلق وتعزيز قنوات الاتصال والتواصل بين مناضلي الهيئة الوطنية للتعليم من جهة، وبينهم ومناضلي جميع النقابات المستقلة من جهة أخرى للدفع بدينامية العمل النقابي ضمن " اتحاد النقابات المستقلة بالمغرب ".

6. دعوة نساء ورجال التعليم للالتفاف حول نقابتهم المستقلة الحداثية والديمقراطية : الهيئة الوطنية للتعليم.

7. دعوة جميع النقابات المستقلة الحداثية والديمقراطية إلى حظيرة الاتحاد للقطع مع الممارسات النقابوية المحكومة بالتعبئة الحزبية أو المعتمدة على المزايدات واستغلال هموم الشغيلة المغربية لكسب بعض المواقع أو الامتيازات المرحلية.

وعاشت الوحدة النقابية

الرباط في : 2012/11/12

المجلس الوطني للهيئة الوطنية للتعليم